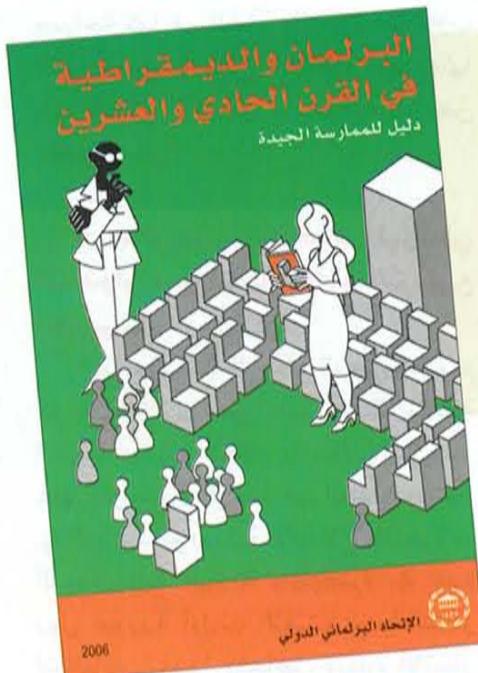




## البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين دليل للممارسة الجيدة



من الإصدارات الأخيرة للأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي كتاب «البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة» الذي أعدته لجنة موسعة للبحث تكوت من خبراء دوليين، ورؤساء، وأعضاء برلمانات، ومتخصصين في تعزيز قدرات الهيئات التشريعية، وأكاديميين وصحفيين. وأشرف على عمل هذه اللجنة البروفيسور ديفيد بيتمام، الخبير البرلماني، وعضو مركز حقوق الإنسان بجامعة إيسكس البريطانية ESSEX، والمدير المساعد بالمركز البريطاني لمراقبة الديمقراطية.

يجيب هذا الدليل على أن هناك خمس سمات أساسية لا بد من توافرها في كل برلمان، هي أن يكون البرلمان ممثلاً لكل فئات الشعب، وشفافاً وسهلاً للتواصل معه، وخاصعاً للمساءلة، وفعلاً.

ومن نافلة القول أن على البرلمانيات أن تكون مستعدة لأن تتأمل ذاتها وتحلها كي تحدد ما تجيد فعله، والكثير منها يقوم بذلك بالفعل، وهو واقع يشهد عليه هذا الدليل في موقع كثيرة، ويرتبط بهذه العملية أيضاً: كيف يساهم البرلمان في الديمقراطية؟ وما الذي يجعل برلماناً أو هيئة تشريعية في حد ذاتها ديمقراطية؟ وكيف تغدو أكثر ديمقراطية؟.. على الرغم من قلة التقدير الذي ينظر به إلى البرلمانيات في مناطق كثيرة من العالم، أصبحت برلمانات عدّة مؤخراً أكثر انفتاحاً وتجاوياً مع ناخبيها، وأكثر استجابة للوفاء باحتياجاتهم في عالم سريع التغير. إذ أن

وفي تقادمه للكتاب أوضح السيد فرديناندو كاسيني، الرئيس الأسبق لكل من مجلس النواب الإيطالي، والاتحاد البرلماني الدولي:

«إن المفارقة تكمن في وقتنا الحاضر في أننا نصفق لعلو شأن الديمقراطية في الوقت الذي نرثى فيه الواقع القائم في بلدان كثيرة والمتمثل في أن البرلمان، وهو المؤسسة المركزية للديمقراطية، يواجه أزمة تتصل بالشرعية. إذ تسيطر السلطة التنفيذية على أجندته، كما يؤدي التعاون الدولي وما يعرف بالعزلة إلى اتباع إجراءات لصنع القرار لا تتبع الأسلوب الديمقراطي، في حين يشكك الناس فيما إذا كانت الأجندة السياسية الحالية قادرة حقاً على إفراز برلمانات تستطيع أن تخدم مصالحهم على تنوعها». إذن ماذا نقصد فعلاً بالبرلمان الديمقراطي؟

- البرلمانات تعمل بجد: لتصبح أكثر شمولية في تكوينها وطريقة أدائها، فيما يتعلق بالنساء والأقليات والجماعات المهمشة.
- للتواصل مع الناس بشكل أكثر فعالية عن طريق إطلاع وسائل الإعلام على المزيد من نشاطاتها، وإنشاء قنوات إذاعية وتلفزيونية وموقع خاص بها على شبكة الانترنت.

البقاء ص ١١

نشرة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مرة كل شهرين

الإخراج الفني  
محمد وائل اسعيد

مساعد رئيس التحرير  
أحمد مكيس  
مدير العلاقات البرلمانية

المدير المسؤول ورئيس التحرير  
نور الدين بوشكوح  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

**يدعم الاتحاد الأفكار  
والمطالب التي يعبر  
عنها مواطنون في عدد  
من البلدان ويشيد في  
الوقت ذاته بعملية  
الإصلاح والتحولات  
الديمقراطية الهدئة  
في عدة دول عربية**

إعداد دستور تونسي جديد، والتأسيس للبرلمانديمقراطي، تونس كان لديها برلمان منذ الاستقلال، لكنه برلمان الحزب الوحيد، وليس تونس وحدها، بل هناك مجموعة من الدول تتتوفر على برلمانات وليس لديها تمثيل حقيقي. وفي السياق نفسه توصل الاتحاد بدعوة من كل من ليبيا ومصر وميانمار للمساعدة والتوجيه لتأسيس برلمانديمقراطي. كما تلقى الاتحاد دعوات للتدخل في بعض البلدان التي تعيش أزمات وتوترات داخلية، لمساعدتها على الخروج من أوضاعها الداخلية، وأحياناً يحقق الاتحاد نجاحاً وتارة فشلاً.

**• بصراحة، هل تعملون انتطلاقاً من موقعكم كرئيس للاتحاد البرلماني الدولي على خدمة مصالح بلدكم المغرب والعالم العربي والإسلامي؟**

وجودي على رأس الاتحاد البرلماني الدولي، الذي هو رمز الديمقراطية في العالم، مفخرة للمغرب، وكون رئيس الاتحاد مغربياً فهذا اعتراف من المجتمع الدولي بوجود المغرب ضمن الدول الديمقراطية، وبالتالي هذه قيمة مضافة تعزز مصداقية الديمقراطية الداخلية المغربية. من خلال موقعي أعمل للتعریف ببلدي والدفاع عن مصالحه ومصالح الأمة العربية والإسلامية عموماً، وأعمل على التصدي لكل ما من شأنه الإساءة للمغرب وللعرب والمسلمين.

حول السلطات بين الجهاز العسكري والرئاسة أو البرلمان، إذ إن الديمقراطية بالنسبة للاتحاد هي مؤسسات منتخبة من طرف الشعب لديها الشرعية، كان الاتحاد قد أصدر بياناً بشأن قضية حل البرلمان المصري، ودعونا إلى التشتبث بالشرعية والديمقراطية. وفي حالات كثيرة يتبنى الاتحاد مواقف واضحة ويعلن عنها بكل صراحة كما هو الشأن بالنسبة للانقلاب الذي حصل في مالي، فالاتحاد ندد وقتها بهذا العمل، كما عبر عن موقفه الرافض لتقسيم مالي.

**• ما موقف الاتحاد البرلماني الدولي من تفاعلات «الربيع العربي»؟**

- يتابع الاتحاد البرلماني الدولي باهتمام كل ما يجري من تحولات في المنطقة العربية ويدعم الأفكار والمطالب التي يعبر عنها مواطنون في عدد من البلدان ويشيد في الوقت ذاته بعملية الإصلاح والتحولات الديمقراطية الهدئة والمتبصرة في عدة دول عربية أولت الاهتمام والاعتبار لتعلمات شعوبها وشبابها. ويقدم الاتحاد المساعدة للدول التي اجتازت هذا الامتحان، في هذا الإطار قمت بزيارة لتونس، والتقيت رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ووزير الخارجية هناك، وتحدثنا حول وضع إمكانيات الاتحاد البرلماني الدولي رهن إشارة تونس لمساعدتها على

## البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين - بقية

المشكلات أو التقليل من حجم التحديات التي تواجهها جميع البرلمانات حالياً، أو الاستهانة بالصعوبات المتصلة بتحقيق ديمقراطية راسخة على أرض الواقع، وإنما تقدم هذه الأمثلة بالفعل دليلاً واضحاً على أن التغيير الديمقراطي آت لا محالة، فضلاً عن الإيضاحات العملية لكيفية إحداث هذا التغيير. وبهذه الطريقة، يسعى الدليل إلى تقديم مساهمته الخاصة في تحقيق مستقبل ديمقراطي أكثر استقراراً.

القوانين.  
• لمراقبة السلطة التشريعية بشكل أكثر فعالية، لاسيما في مجال السياسة الدولية الذي يكتسب أهمية متزايدة.

• لبذل مزيد من الجهد في مجال التعاون بين الدول، كي توفر كياناً برلمانياً أكثر فعالية في المنظمات الإقليمية والدولية، وفي مجال تسوية النزاعات.

• ولا يقصد بإيراد الأمثلة العديدة على الممارسة الديمقراطية في هذا الدليل تجاهل

تجرب وسائل جديدة للتواصل مع الجمهور، بما في ذلك المجتمع المدني، وتمكينه من المساهمة في الإجراءات التشريعية.

• لاسترداد ثقة الجمهور في نزاهة البرلمانيين، بوضع قواعد سلوك واجبة التطبيق وإجراء إصلاحات بشأن تمويل الأحزاب.

• لتبسيط الإجراءات التشريعية دون أن يؤثر ذلك في التدقيق المناسب في مشروعات

# بعض القضايا العربية في حديث مع عبد الواحد الراضي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي



أجرت الصحفية نعيمة المباركي، من جريدة الشرق الأوسط، لقاء مع الأستاذ عبد الواحد الراضي، عضو مجلس النواب المغربي، الذي انتخب في تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١١، رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي لمدة ثلاثة سنوات.

وقد وجهت الصحفية إلى الأستاذ الراضي عدداً من الأسئلة حول الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته وقراراته، نشر فيما يلي رده على الأسئلة المتعلقة ببعض القضايا العربية.

**”الاتحاد ضد كل قرار مغاير للإرادة الشعبية ولا ندخل في صراعات حول السلطات بين الجهاز العسكري والرئاسة أو البرلمان“**

يمكننا المجازفة بسلامة أعضاء الوفد، وهكذا تعطلت المهمة.

## • هل كان من مهام الوفد التوسط بين الأطراف؟

- لا أبداً، كان هدف الزيارة أساساً هو معرفة الحقائق على أرض الواقع واستباق إمكانيات حل الأزمة السورية بطرق سلمية، والوفد كان سيحصل بالحكومة والمعارضة وكذا بالمجتمع المدني، للوقوف على حقائق الأمور، وبالتالي طرح الحل، كل هذا بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وهي بالمناسبة نصحتنا بالتريث حول هذا الموضوع.

## • ماذا كان موقف الاتحاد البرلماني الدولي من قضية حل البرلمان المصري؟

- الاتحاد ضد كل قرار مغاير للإرادة الشعبية، ذلك أن مواقف الاتحاد مبنية أساساً على مبادئ، ولا ندخل في صراعات

## • كنتم قد أعلنتم عن مبادرة حول سوريا، لكن لم تلمس شيئاً على أرض الواقع؟

نهتم كثيراً في الاتحاد البرلماني الدولي بالأزمة السورية، ويجب الإقرار بأن قضية سوريا هي من أصعب القضايا التي واجهت الاتحاد، وقد شكلنا لجنة خاصة بهذا الموضوع، وقرر الاتحاد إرسال وفد لزيارة سوريا، وجد الوفد السوري الفكرة، وأجرينا اتصالات مع السوريين ومع سفير سوريا في جنيف (مقر الاتحاد) لكن واجهتنا مشكلتان حالتا دون تنفيذ الزيارة، الأولى تتعلق بتشكيل الوفد، الذي يستلزم أن يكون على مستوى عال، فقررنا أن يكون من ضمنه الرئيس السابق للاتحاد البرلماني الدولي، وهو رئيس برمان إيطاليا السابق ومعه رئيس برمان ناميبيا، لكن واجهتنا مشكلة ضمان أمن أعضاء الوفد وحمايتهم داخل الأرض السورية، وهو أمر في غاية الصعوبة، وبالتالي لم يكن

**بيان صحفي من الاتحاد البرلماني العربي**

وحدة أراضيها.

وقد عبر السيد نور الدين بوشكوج عن دعم الاتحاد البرلماني العربي وتأييده لمهمة الأستاذ الأخضر الإبراهيمي واستعداد الاتحاد للتعاون الكامل والبناء من أجل إنجاح مهمة المبعوث المشتركة

٢٠١٢/١٠/٤

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

استقبل السيد مختار ملاني رئيس مكتب الممثل الخاص المشترك لمنظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في دمشق اليوم ٤/١٠/٢٠١٢ السيد نور الدين بوشكوج الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي.

ودار الحديث حول المبادرات والجهود التي يقوم بها السيد الأخضر الإبراهيمي ، الممثل المشترك لإعادة الأمان والاستقرار للجمهورية العربية السورية والحفاظ على سيادتها وأمنها

**برلمانيون عرب  
ضد الفساد**

افتتحت منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في ٢٩ من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في العاصمة الأردنية عمان، ورشة عمل حول «مدى تطابق التشريعات العربية مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومشروع الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد»، وذلك بحضور الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي وعدد من ممثلي الفروع الوطنية للمنظمة في كل من البحرين والجزائر والعراق وفلسطين والكويت ومصر والمغرب واليمن.

وأصدرت المنظمة توصية تطالب بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني العربي لتنظيم ندوة برلمانية عربية لدراسة الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وبحث إمكانية إجراء تعديلات على بعض بنودها. كما أصدرت بياناً خاتماً تضمن موقفها من القضايا التي أدرجت ضمن جدول الأعمال، كما أقرت برامجها للسنة القادمة.

وفي ختام الاجتماعات تم انتخاب سعادة الدكتور سعدي عبد الله من مملكة البحرين رئيساً للمنظمة، بعد أن تم تشكيل مكتب المنظمة على النحو التالي:

- الدكتور غسان مخبير (لبنان) نائباً للرئيس
- الدكتور عبد الله بووادن (المغرب) أميناً لسر
- الدكتور عزمي الشعبي (فلسطين) أميناً للصندوق

وتتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة تضم برلمانيين حاليين وسابقين من عدة بلدان عربية وتسعى إلى تشكيل فروع لها في جميع الدول العربية.

**جمعية الأمانة العامة للبرلمانات العربية تعقد مؤتمرها السنوي الثاني في عمان**

عقدت جمعية الأمانة العامة للبرلمانات العربية اجتماع جمعيتها العامة الثانية والثلاثين، في العاصمة الأردنية – عمان بتاريخ ٢٠/٩/٢٠١٢، برعاية معالي الأستاذ عبد الكريم الدغمي، رئيس مجلس النواب الأردني الشقيق، وبمشاركة الأمانة العامة للبرلمانات وال المجالس العربية والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وذلك في إطار المؤتمر السنوي الثاني للجمعية.

وقد أجمع المشاركون في الجمعية على البنود التالية:

- انتخاب سعادة السيد حمد بن عبد الرحمن الغرير، أمين عام مجلس النواب الأردني بالوكالة، كعضو مكمل في اللجنة التنفيذية، عملاً بالمادة ٣٠ من النظام الأساسي.
- المصادقة على مشروع الميزانية لسنة المالية ٢٠١٢.
- واعتماد الحساب الختامي لسنة المالية ٢٠١١.
- الموافقة على التقرير السنوي عن نشاط الجمعية خلال عامي ٢٠١٢ – ٢٠١١.
- المصادقة على تقرير اللجنة المكلفة بشأن تطوير النظام الأساسي واللائحة الداخلية للجمعية.
- دراسة خطة مركز التدريب البرلماني العربي.
- تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجمعية العامة، حيث سينظم في دولة الإمارات العربية المتحدة، صيف العام القادم.

## المرصد البرلماني

### فلسطين: الإفراج عن الدكتور عزيز الدويك

- أفرجت سلطات الاحتلال الصهيوني عن الدكتور عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد اعتقال تعسفي دام حوالي العام... والجدير بالذكر أن الاتحاد البرلماني العربي قد أسمهم بفعالية في الحملة التي شنت - إقليمياً ودولياً - دفاعاً عن الدكتور دويك وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الآخرين الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كما تجدر الإشارة إلى أن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين داخل الاتحاد البرلماني الدولي قد تبنت قضية الدكتور الدويك ورفاقه من البرلمانيين الفلسطينيين وطالبت بإطلاق سراحهم.



### الكويت: حل مجلس الأمة

- أصدر صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، مرسوماً يقضي بحل مجلس الأمة المنتخب سنة ٢٠٠٩، ومن المنتظر إجراء انتخابات تشريعية في نهاية العام الحالي أو بداية العام القادم.



### ليبيا: المؤتمر الوطني العام يستلم السلطة التشريعية

- باتاريخ ٢٠١٢/٨/١٨، عقد المؤتمر الوطني العام الليبي الذي انتخب عن انتخابات السابع من تموز / يوليو ٢٠١٢ جلسته الأولى، التي تم فيها انتخاب السيد محمد المقريف رئيساً للمجلس. كما انتخب كل من السيدين جمعة عطية وصالح المخزوم نائبين للرئيس. وشكل المجلس لجنة لوضع نظامه الداخلي. والمعروف أن المؤتمر الوطني العام قد تسلم السلطة التشريعية في ليبيا من المجلس الانتقالي السابق، وسيقوم باختيار حكومة جديدة وقيادة البلاد إلى انتخابات جديدة على أساس دستور جديد.



### الأردن: حل مجلس النواب

#### وتعديلات جديدة على قانون الانتخابات

- أصدر جلالة الملك عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، في ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ مرسوماً بحل مجلس النواب والدعوة إلى انتخابات تشريعية مبكرة. وكان مجلس النواب قد أقر في تموز / يوليو الماضي، تعديلاً على قانون الانتخاب يقضى برفع عدد أعضاء المجلس من ١٢٠ إلى ١٥٠ مقعداً، منها ١٠٨ مقاعد للدائرة الفردية، و٢٧ مقعداً للدائرة الوطنية، و١٥ مقعداً للكوتا النسائية.



### الرئيس بري يستقبل الأمين العام للاتحاد

- في الخامس والعشرين من شهر آب / أغسطس ٢٠١٢، استقبل دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، في بيروت السيد نور الدين بوشكوح، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي بحضور الأمين العام للشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني الأستاذ بلال شراره. وتتناول اللقاء الأوضاع العربية الراهنة والوضع في الاتحاد البرلماني العربي وأنشطته الراهنة المستقبلية.



### الصومال: انتخاب رئيس جديد لمجلس الشعب

- في الثامن والعشرين من شهر آب / أغسطس الماضي، وبعد انقطاع طويل، عقد مجلس الشعب الصومالي، المعين حديثاً، اجتماعه الأول الذي جرى فيه انتخاب السيد محمد عثمان جواري، رئيساً لمجلس الشعب. والمعروف أن السيد جواري هو سياسي صومالي مخضرم شغل عدة مناصب وزارية وإدارية رفيعة في البلاد. كما كان عضواً في لجنة وضع مسودة الدستور الجديد في الصومال. وقد باشر مجلس الشعب الجديد مهامه الأساسية بانتخاب السيد حسن شيخ محمود رئيساً للجمهورية، وذلك في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٩.



## منابر صحفية برلمانية

في أوائل تموز (يوليو) ٢٠١٢، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني العدد ٤٥ من دوريته الفصلية «المجلس»، وقد تضمن العدد افتتاحية بقلم رئيس المجلس الأستاذ سليم الزعنون وأشار فيها إلى الحملات المنظمة المستمرة الهادفة إلى زعزعة ثقة الفلسطيني بمشروعه الوطني وحقه في الاستقلال وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس وتضمن العدد أيضاً عدداً من الحلقات حول الذكرى ٦٤ للنكبة وحول المصالحة الفلسطينية، وملقاً عن القدس تناول تأثير النشاط الاستيطاني وجدار العزل على القطاع السياحي في مدينة القدس، وتقريراً حول الانتهاكات الصهيونية ضد مدينة القدس المحتلة، إلى جانب عدد من الدراسات والتقارير البرلمانية ونشاط المجلس الوطني الفلسطيني.





## اجتماع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

للمشاركين في الاجتماع، ومن ثم كلمة لكل من السيد رئيس المجلس البلدي لمدينة وارزازات والسيد فرانسيسكو اموروسو عضو مجلس الشيوخ الإيطالي، نائب رئيس الجمهورية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.

تركز موضوع الاجتماع حول موضوع الطاقات المتعددة وترشيد استخدام الطاقة، والتحديات التي تواجهها، في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى التحديات التقنية والصناعية ودور المنظمات البرلمانية الوطنية والإقليمية والمنظمات الدولية في دعم المبادرات القادمة والمأمولة.

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، عقدت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (المجموعة الناظمية للطاقة) يومي ١٤-١٥/٩/٢٠١٢ في مدينة وارزازات في المملكة المغربية، اجتماعاً حول موضوع «التحديات الطاقية في المنطقة الأورو-متوسطية»، وذلك بمشاركة وفود برلمانية تمثل بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا والأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي.

افتتح الدكتور بيد الله محمد الشيخ، رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية الاجتماع بقراءة الرسالة الموجهة من صاحب الجلالة



المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية

## ورشة حول «سياسة تواصل فعالة للبرلمانات في منطقة التعاون العربي»

مرحلة على عدة عناصر وهي:

- المرحلة الأولى: وضع خطة استراتيجية للتواصل
  - تحديد الرؤية، الأهداف المبادئ
  - تحديد الجمهور المستهدف
  - تطوير أنشطة التواصل
  - رصد وسائل الإعلام وتقييم الأنشطة
  - التخطيط الطويل الأمد وجداول الأعمال
- المرحلة الثانية: دليل البرلمان للتواصل النظم
  - صياغة البيانات الصحفية
  - التخطيط للمقابلات والمؤتمرات الصحفية
- المرحلة الثالثة: تطبيق عملية التواصل
  - مقدمة حول الرسائل الرئيسية وكيفية تطويرها
  - دليل لتقنيات بث المقابلات (التلفاز، الراديو)
  - ملخص لوسائل الإعلام وتحديد المحظورات و«غير المخصص للنشر».

كما اجتمع الإعلاميون خلال هذه الدورة التدريبية وتم الاتفاق على تشكيل «ملتقى إعلامي برلماني دوري» تحت إشراف الاتحاد البرلماني العربي، لتبادل الخبرات بين البرلمانات وتطوير الإعلام البرلماني والوصول إلى إعلام برلماني عربي موحد.

نظم المعهد العربي للتدريب البرلماني بالتعاون مع مؤسسة طومسون رویترز في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧/٩/٢٠١٢: دورة تدريبية حول: «سياسة تواصل فعالة للبرلمانات في منطقة التعاون العربي»، شارك فيها مسؤولو الإعلام في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وعدد من البرلمانيات العربية: الأردن، الجزائر، عمان، فلسطين، لبنان، المغرب. وتحمّلت مهمة هذه الدورة حول تأمين العدة والتدريب اللازم للمدراء والموظفين في وحدات التواصل في البرلمانيات ليتمكنوا من إعادة موضعية البرلمانيات كمصدر أساسي للمعلومات بما يؤدي إلى رفع مستوى التغطية الإعلامية لأنشطتها وإبقاء الجمهور على اطلاع بأعمالها. وتنفيذًا لهذه المهمة سيفطّي التدريب المجالات التالية:

- تعزيز التواصل الفعال للبرلمانات مع وسائل الإعلام
- تطوير خطة إعلامية للبرلمان.
- الصياغة الفعالة للمقالات البرلمانية.
- صياغة البيانات الصحفية.
- مهارات التواصل الاجتماعي للعمل مع الجمهور.

### مراحل الدورة التدريبية:

مررت الدورة التدريبية بثلاث مراحل أساسية اشتغلت كل

# المؤتمر العربي السنوي الثالث حول الصياغة التشريعية

## «دور الصياغة التشريعية في إصلاح المجتمعات العربية»

للتدريب القانوني - دبي، المؤتمر العربي السنوي الثالث عن الصياغة التشريعية تحت عنوان: «دور الصياغة التشريعية في إصلاح المجتمعات العربية»، الذي احتضنته الجمهورية التونسية أيام ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

تحت رعاية الاتحاد البرلماني العربي ووزارة العدل بالجمهورية التونسية وبالتعاون مع مركز الدراسات القانونية والقضائية بتونس والمركز التونسي للبحث والتنمية وجمعية القضاة التونسيين، نظمت المجموعة الدولية للتدريب «صبره جروب» ومؤسسة «صبره

٤ - الدعوة إلى رد الاعتبار للبرلمانات، باعتبارها صاحبة السلطة التشريعية كي تستعيد دورها في مختلف مراحل العملية التشريعية مبادرة واعداداً وصياغة.

٥ - الحرص على توفير آليات العمل التشريعي والمعلومة التشريعية وتأمين بيئة معلوماتية ملائمة وشفافة تساهمن في ضمان الجدوى وفي نشر ثقافة جودة التشريع.

٦ - تكليف المركز الإقليمي العربي المقترن إحداها بتدريب الكوادر والنيابة وتطوير قدرات النواب في ممارسة الرقابة والتشريع عبر عقد دورات تدريبية متخصصة في سير العمل البرلماني والرقابة والتعاون بين السلطة الدستورية.

٧ - العمل على ترشيد السلوك النيابي داخل قبة البرلمانات وضمان حيادية الإدارة البرلمانية بما يكفل مناخ الوئام والتواافق والتعاون.

٨ - إعداد برامج تبادل للخبرات والتجارب بين البرلمانات العربية والتعاون الإقليمي والدولي في مجال الأنشطة التشريعية.

٩ - تطوير الإعلام البرلماني في اتجاه مزيد من التعريف بعلم الصياغة التشريعية وإشاعة ثقافة جودة التشريع.

١٠ - الانفتاح على المجتمع المدني ودعم دوره في إسناد العمل البرلماني وفي نشر الثقافة القانونية وسلوك المواطن.

من حيث الدول والجهات المساهمة في أعماله من حيث اعتماد الورقات المشتركة بين دولتين أو جهتين أو في إطار مجموعة إقليمية.

٢ - الدعوة إلى إنشاء مرحلة تحضيرية توكل إلى هيئة خبراء أو مخبر تابع للمؤتمر يمهد لنشاط للمؤتمر ويقترح محاور البحث والنقاش والعمل خلال المؤتمر.

٣ - الدعوة إلى وضع دليل عربي يكون مرجحاً مشتركاً للدول والباحثين والخبراء في مجال وضع الصياغة والقوانين والتشريع كخطوة أولى في اتجاه توحيد التشريعات العربية.

دار النقاش خلال المؤتمر حول عدد من المحاور المتصلة بالسياسات والتجارب التشريعية وطنياً وإقليمياً ودولياً وأيضاً حول علم التشريع والصياغة التشريعية للقوانين:

- **المحور الأول:** دور الصياغة التشريعية في إحداث التغيير الاجتماعي والديمقراطي المنشود.

- **المحور الثاني:** أفضل الممارسات الديمقراطية لوضع قوانين «غير تعسفية».

وقد تم من خلال التركيز على ديمقراطية آليات الصياغة التشريعية وهياكلها.

- **المحور الثالث:** الاعتبارات الواجب مراعاتها في صياغة الدساتير والقوانين العربية.

- **المحور الرابع:** الإصلاحات القانونية المنشودة على ضوء التطورات في الوطن العربي.

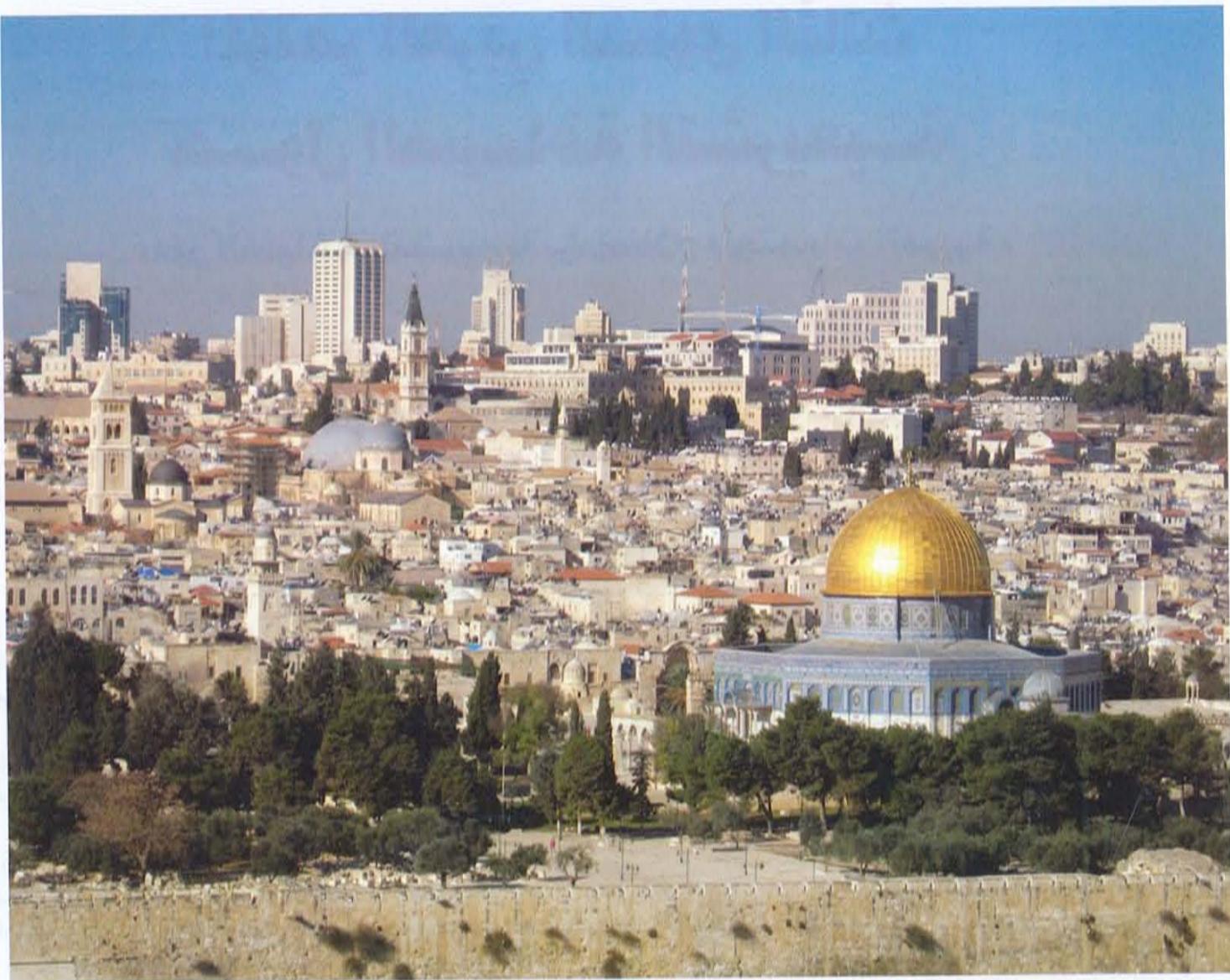
- **المحور الخامس:** تنظيم المؤسسات المعنية بتنفيذ القوانين وصياغة الأحكام ذات الصلة.

- **المحور السادس:** التجارب العربية في صياغة الدساتير والقوانين (المشكلات والتحديات).

وقد خلص المؤتمر على ضوء ما قدم من عروض ومداخلات وما دار من نقاش إلى اعتماد التوصيات التالية:

### أولاً- المستوى التنظيمي:

- ١ - الدعوة إلى توسيع نشاط المؤتمر



والكهرباء والبنية التحتية قرب مفترضة «معالي أدمي» المقامة على أراضي الفلسطينيين قرب العيزرية وأبو ديس لربطها بالقدس في إطار مخطط ٢٠١٢.

وقال الخبير المقدسي جمال عمرو، إن ربط مستوطنة «معالي أدمي» بالقدس هو مخطط من مشروع كبير لتهويد المدينة المقدسة وطمس المعالم الفلسطينية فيها ضمن مشروع ٢٠٢٠، وهذا يعني إغلاق الشارع الرئيسي بين بيت لحم ورام الله الذي يمر بجوار جبل المشارف الذي يخطط الاحتلال للاستيطان فيه، ما يعني قسم الضفة الغربية إلى شطرين.

الذين أنهوا ٩-٧ سنوات دراسية، حيث بلغ بين أفراد تلك الفئة ١٦,٥٪.

#### **الاحتلال يواصل تجريف الأراضي في القدس**

تواصل قوات الاحتلال الصهيوني أعمال التجريف والتأسيس للبنية التحتية التي تربط مستوطنة «معالي أدمي» بالقدس على حساب أراضي الفلسطينيين.

وأفاد شهود عيان فلسطينيون بأن جرافات الاحتلال وطواقم العمال واصلت أعمال التجريف وبناء شبكات المياه

محافظة القدس في منتصف عام ٢٠١١ فقد بلغت ١,١٢٨ فرد/كم٢، في المقابل ٦٩٣ فرد/كم٢ في الأراضي الفلسطينية، و ٤٥٦ فرد/كم٢ في الضفة الغربية، و ٤,٣٥٣ فرد/كم٢ في قطاع غزة.

كما بلغ معدل البطالة عام ٢٠١١ في محافظة القدس بين الأفراد من أعمار ١٥ سنة فأكثر ١٣,٢٪. وكان أعلى معدل للبطالة بين الأفراد الذين أعمارهم ١٥ - ١٩ سنة، حيث بلغت النسبة ٣٥,٣٪، أما على صعيد معدل البطالة حسب عدد السنوات الدراسية، فكان أعلى معدل للبطالة بين الأفراد

# القدس

## هدف دائم للاحتلال الصهيوني

الأراضي الفلسطينية منتصف ٢٠١٢ بلغ ٤,٣ مليون نسمة.

**عدد السكان المقدر بالألاف في محافظة القدس حسب المنطقة (منتصف الأعوام ٢٠٠٧-٢٠١٢)**

أشار الكتاب إلى أن أعداد المستوطنين في محافظة القدس بلغ ٢٦٢ ألف مستوطن، يسكنون في ٢٦ مستوطنة، منها ١٦ مستوطنة في منطقة (١)، يسكن فيها ١٩٦ ألف مستوطن، و١٠ مستوطنات في منطقة (٢)، يسكن فيها ٦٦ ألف مستوطن، حيث أن كل ١٠ من السكان الفلسطينيين في محافظة القدس يقابلهم ٧ مستوطنين يسكنون في المستوطنات المقامة على أراضي محافظة القدس.

أما بالنسبة للكثافة السكانية في

ونظراً للواقع الجغرافي والسياسي في محافظة القدس، ولأغراض إحصائية بحثة، تم تقسيم محافظة القدس إلى جزئين، الجزء الأول القدس (منطقة ١) وتشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد الاحتلال للضفة الغربية في عام ١٩٦٧، والجزء الثاني القدس (منطقة ٢) وتشمل باقي المحافظة.

البيانات تشير إلى أن عدد السكان المقدر في محافظة القدس منتصف عام ٢٠١٢ بلغ حوالي ٣٩٧ ألف فرد، منهم ٢٤٦ ألف فرد في منطقة (١) و١٥١ ألف في منطقة (٢)، حيث يشكل عدد السكان في المحافظة ما نسبته ٩,٢ % من مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية، في المقابل تشير البيانات إلى أن عدد سكان

منذ احتلتها عام ١٩٦٧، ما تزال المدينة المقدسة (القدس) هدفاً دائماً لعمليات الاستيطان والتهويد وتغيير التركيب الديمغرافي لسكانها العرب والمسلمين. وفي الإحصائيات والأخبار التالية ما يؤكد ذلك:

**معلومات إحصائية عن القدس**

أصدر الإحصاء الفلسطيني كتاب القدس الإحصائي السنوي ٢٠١٢، بهدف إبراز المؤشرات الإحصائية الأساسية المتعلقة بالواقع الذي تعشه محافظة القدس في مختلف المجالات. كما يبرز المعطيات حول الانتهاكات الإسرائيلية على الأسرة الفلسطينية في محافظة القدس، بما فيها هدم المنازل ومصادرة الهويات والاعتقال.

السنة	القدس	منطقة ١	منطقة ١	منطقة ٢
٢٠٠٧	٣٦٢	٢٢٥	٢٢٥	١٣٧
٢٠٠٨	٣٦٨	٢٢٩	٢٢٩	١٣٩
٢٠٠٩	٣٧٥	٢٣٣	٢٣٣	١٤٢
٢٠١٠	٣٨٢	٢٣٧	٢٣٧	١٤٥
٢٠١١	٣٩٨	٢٤٢	٢٤٢	١٤٧
٢٠١٢	٣٩٧	٢٤٦	٢٤٦	١٥١

العلاقة بين التنمية البشرية والتشريع هي علاقة وثيقة ومتفاعلة. فالتنمية البشرية، كما هو متفق عليه عالمياً، هي مفهوم لا يقتصر على النمو الاقتصادي وحده. أنها العملية التي لا تخلق النمو الاقتصادي فحسب، بل تلك التي تعامل في توزيع ثماره، وهي التنمية التي لا تدمر البيئة بل التي تجددها. هي التنمية التي تمكن الناس لا التي يهم إلى الأطراف. وهي التي تعطي الأولوية للمحتاجين، وتوسيع خياراتهم وفرصهم وتهيئ مشاركتهم في القرارات التي تمس حياتهم. أي أنها بتعبير آخر، مقاربة كافية للرفاهية الإنسانية، تقوم على تحسين قدرات الناس، وخياراتهم وأفاقهم كي يمارسوا حقوقهم الأساسية. كما يجب أن يكون للناس صوت حاسم في تشكيل الظروف والأوضاع التي يعيشون في كنفها من خلال المشاركة الكاملة في القرارات التي تتخذ في المجتمع. وتنص المادة الحادية والعشرون من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «أن لكل فرد الحق في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حرّاً.

وبهذا التعريف للتنمية البشرية يتضح مدى تشابك العلاقة بين التنمية البشرية والتشريع. وإذا كان التشريع يعني، على نحو أساسى، وضع القواعد القانونية الازمة لتنظيم الروابط الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع ، فلا شك أن التشريع الجيد يعد ركناً أساسياً لا غنى عنه لتحقيق تنمية اقتصادية وانسانية شاملة ولقهر الفقر. والمجتمعات المستقرة التي تحظى بأطر مؤسسية تشريعية فعالة تقود إلى النمو وتتجذب الاستثمارات التي بدورها تتيح فرصاً اجتماعية واقتصادية جديدة لجميع فئات المجتمع، في ضوء سياسات صحيحة وعادلة.

ونصل من ذلك إلى أن التشريع يرتبط بقضية التنمية البشرية ارتباطاً وثيقاً . فالتشريع، يؤثر على أوضاع التنمية البشرية في المجتمع ليس فقط من حيث مضمنه ، ولكن أيضاً من ناحية ملابسات إعداده ومدى اعتماده صيغة المشاركة ، وبما يشيشه من آثار تترتب عليه على نحو غير مباشر . فالتنمية البشرية تتقطع مع التشريع في مراحله المختلفة ، ونقصد بذلك التحضير والإعداد ثم الإصدار. عملية التحضير تتطلب من منظور التنمية البشرية أن تستوعب الأخذ بآراء قطاعات المجتمع المختلفة وبخاصة صاحبة المصلحة المباشرة في التشريع موضع التحضير. كما ينبغي أن تسترشد عملية الإعداد بأهداف التنمية البشرية وبالمعايير الدولية التي أجمع عليها المجتمع الدولي في المؤتمرات الدولية.

وفي تراثنا العربي مؤشرات كبيرة حول التشريع وارتباطه بأحوال الناس وما يجب أن يسعى إليه. فالشيخ محمد عبده يقول في أحدى مقالاته في مجلة الواقع المصري في عام ١٨٨١ «لقد آن لحکومتنا عند وضعها القوانين أن تجعلها مناسبة للحالة الراهنة، فتحتار منها ما لا يصعب فهمه ولا تحتمل عبارته معنيين من جملة معان». ويقول في موضع آخر: «أن القوانين يجب أن تكون منطبقاً على حالة الأهالي ودرجة إدراكهم ليمكنهم استيعابها والعمل بمقتضاها ، كل على حسبه ، والا كانت حبراً على ورق».

ومن هنا يمكن القول أن المشرع الرشيد لا يجب أن يرکن ويطمئن إلى مجرد سلطته في سن التشريعات . فلا بد للتشريع الرشيد أن يراعي مجموعة من المعطيات الثقافية والاجتماعية عند خروجه إلى حيز الوجود وأن يهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية مشروعة يقبلها المجتمع ولا يرفضها .

## كلمة



بقلم: نور الدين بوشكوج  
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

## التنمية والتشريع: علاقة وثيقة ومتفاعلة

## الجمعية ١٢٧ للاتحاد البرلماني الدولي - بقية

٢ - الشواغر في هيئات الاتحاد ولجانه المختلفة.

٤ - تسمية ناطق باسم المجموعة العربية لعرض وجهة نظرها في كل من مشروع برنامج عمل الاتحاد البرلماني الدولي (وفق الأولويات الجديدة) وميزانيته لعام ٢٠١٣.

٥ - مشروع خطة عمل البرلمانات المراعية لنوع الاجتماعي.

٦ - ما يستجد من أعمال.

وكما هو معروف ستعقد الأمانة العامة للاتحاد، بعد انتهاء اجتماعات كيبك تقريراً مفصلاً حول وقائع الاجتماعات ونتائجها يوزع على جميع الشعب الأعضاء في الاتحاد.



وسيناقش الاجتماع مشروع جدول

أعمال يشتمل على البنود الآتية:

١ - تقرير ممثل المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

٢ - الطلبات الخاصة بإدراج بنـد طارئ في جدول أعمال الجمعية.

هذا ومن المتوقع أن تشارك في أعمال الجمعية وفود تمثل أغلبية البرلمانات وال المجالس الأعضاء في الاتحاد. كما يشارك وقد من الأمانة العامة للاتحاد.

وقد أعدت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مذكرة تتناول أبرز القضايا التي ستطرح في كل من الجمعية ١٢٧ والدورة ١٩١ للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي. كما قامت الأمانة العامة للاتحاد بحجز قاعة لعقد الاجتماع التسييري للوفود البرلمانية العربية الذي سيعقد في مركز المؤتمرات في كيبك يوم ٢٠١٢/١٠/٢١.

### المناشدة البرلمانية من أجل إلغاء السلاح النووي:

## من تحريم التجارب النووية إلى عالم خال من السلاح النووي

الاختبارات النووية ، والدعم الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك التصديق الكامل لها ودخولها حيز التنفيذ، والتمويل والدعم لشبكة الرصد الدولي.

٢ - وقف أي إنتاج مستقبلي للأسلحة النووية.

٣ - حظر الأسلحة النووية من خلال العمل في هيئات التشريعية الخاصة بهم.

٤ - إنهاء استثمارات الأموال العامة في شركات تصنيع الأسلحة النووية أو أنظمة إيصالها.

٥ - إنشاء منطقة إضافية خالية من الأسلحة النووية الإقليمية، حسب الاقتضاء، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا ومنطقة القطب الشمالي.

٦ - الشروع في الأعمال التحضيرية لبناء إطار لعالم خال من الأسلحة النووية من خلال المفاوضات بشأن اتفاقية للأسلحة النووية، أو جملة اتفاقيات.

انطلاقاً من مسؤولية البرلمانات والحكومات في حماية المواطنين الذين يعيشون في بلدانهم وفي حماية سكان العالم والأجيال القادمة، نادت أطراف دولية متعددة لعقد مؤتمر خاص يدعو إلى تحريم التجارب النووية والوصول إلى عالم خال من السلاح النووي. وقد عقد المؤتمر في مدينة الأستانة، عاصمة جمهورية كازاخستان، يومي ٢٩ و ٣٠ / ٨ / ٢٠١٢. وشارك في المؤتمر: برلمانيون، رؤساء بلديات، خبراء في نزع السلاح وممثلون لمنظمات المجتمع المدني. ومن الجانب العربي شارك في المؤتمر ممثلو عدد من البرلمانات العربية، بالإضافة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التي مثلها الأمين العام السيد نور الدين بوشكوح.

وصدر عن المؤتمر نداء يدعى البرلمانات والحكومات إلى:

١ - الحفاظ على الوقف الاختياري القائم حول



# البرلمان

العدد ٧ - تشرين الأول (أكتوبر) - ٢٠١٢

صوت  
الاتحاد  
البرلماني  
العربي

نشرة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مرة كل شهرين

## الجمعية ١٢٧ للاتحاد البرلماني الدولي تنعقد في كيبك - كندا



### المحتويات

التنمية والتشريع: علاقة وثيقة ومتغيرة

3

القدس: هدف دائم للاحتلال الصهيوني

4

المؤتمر العربي السنوي الثالث  
 حول الصياغة التشريعية

6

المعهد العربي للتدريب البرلماني  
 والدراسات التشريعية

7

حديث مع السيد عبد الواحد الراضي

10

أ - المناقشة العامة حول تحديات المواطنة والهوية المستدامة (اللجنة الدائمة الثانية حول التنمية المستدامة والتمويل والتجارة).

ب - التجارة العادلة والآليات التمويل المبتكرة للتنمية والتنوع اللغوي والثقافة في عالم تسوده العولمة.

ج - الشراكة الجنوبيّة في البرلمانات.

ج - لجنة الاتحاد البرلماني

الدولي حول شؤون الأمم المتحدة.

الثالثة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان).

د - تقارير حول:

وافق المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي على الدعوة الموجهة من برمان كيبك الكندي على عقد اجتماعات الجمعية ١٢٧ للاتحاد في كيبك (كندا) في الفترة من ٢٠١٢/١٠/٢٦ - ٢٠١٢/١٠/٣٦. كما أقر المجلس في دورته الـ ١٩٠ التي انعقدت مؤخراً في العاصمة الأوغندية - كمبالا - جدول أعمال هذه الجمعية، وذلك على النحو التالي:

١ - انتخاب رئيس ونواب

رئيس الجمعية .

٢ - دراسة الطلبات المحتملة

لإدراج بند طارئ في جدول

أعمال الجمعية .

٣ - مناقشة عامة حول موضوع : «تحديات المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم تسوده العولمة».

٤ - مناقشات حول المواضيع المختارة للمناقشة في الجمعية ١٢٨ في كويتو (٢٢ - ٢٧/٣/٢٠١٣) :

أ - تعزيز المسؤولية لحماية دور البرلمان في حماية حياة المواطنين